

نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية
towards an Algerian efficient environmental tax system According to
International practices Of eco tax

حراق مصباح

HARRAG Masbah

استاذ محاضر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، m.harrag@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2020/01/05

تاريخ القبول: 2019/11/05

تاريخ الاستلام: 2019/08/22

ملخص:

ان تصميم نظام جبائي بيئي فعال يقوم على مقارنة ادخال بعد الجباية الخضراء في السياسة الجبائية من منطلق أن الجباية البيئية أضحت من بين أهم الأدوات الاقتصادية المستعملة في التطبيقات الدولية لتحقيق مفهوم النمو الأخضر على المستوى الكلي والالتزام البيئي للمؤسسة على المستوى الجزئي. تهدف هذه الورقة البحثية الى توضيح أهم الممارسات الدولية الحديثة للجباية البيئية، مع اعطاء بعض المقترحات العملية التي من شأنها تأهيل النظام الجبائي الجزائري بيئيا بالاستفادة من أحسن التطبيقات الدولية الموجودة على مستوى الجباية البيئية.

كلمات مفتاحية: الجباية البيئية، السياسة الجبائية، النمو الأخضر، تصاريح التلوث

تصنيفات JEL: H22, H23

Abstract:

Designing an effective eco tax system based on the approach of introducing green tax policy in to tax system has become one of the most important economic tools used in international applications to achieve the concept of green growth at the macro level and the enterprise environmental commitment of the at the micro level.

This paper aims at clarifying the most recent international practices of eco tax and giving some practical suggestions to rehabilitate the Algerian

المؤلف المرسل: حراق مصباح، m.harrag@centre-univ-mila.dz

tax system by taking advantage of the best international applications available.

Keywords: eco-tax, Tax Policy, Green Growth, Pollution Permits

JEL Classification Codes: H22, H23

1. مقدمة:

تعد الحماية البيئية من بين أهم الأدوات المستعملة على نطاق واسع لتحقيق التأهيل البيئي للمؤسسة هذا النوع من الأدوات الاقتصادية يركز على الضرائب ومختلف الأشكال الفنية الأخرى كالقرض الضريبي، نظام الاهتلاك المتناقص على التجهيزات الخضراء والمحفزات الضريبية الأخرى لتشجيع المؤسسة على اعتماد الممارسات النظيفة، وانتهاج سلوك مسؤول تجاه البيئة، وبالتالي منح أفضلية للمؤسسات التي تدمج الاعتبارات البيئية وهي إحدى المسؤوليات الأساسية للنظام الجبائي البيئي الفعال الذي من ميزاته اعطاء الأفضلية الجبائية للمؤسسات التي تعتمد على الممارسات الصديقة للبيئة؛

اشكالية البحث :

انطلاقا من هذه الرؤية الأولية للورقة البحثية سوف نطرح الاشكالية التالية للبحث :

كيف يمكن تصميم نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاستفادة من الممارسات الدولية الحديثة للحماية البيئية انطلاقا من واقع حال الحماية البيئية الجزائرية ؟ يتفرع عن هذا السؤال الرئيس الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم التجارب الدولية في الحماية البيئية؟
- أين وصلت تجربة الحماية البيئية في الجزائر؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجربة الدول الرائدة في الحماية البيئية؟
- ماهي أهم التحديات التي تنتظر النظام الجبائي الجزائري للحد من التلوث البيئي؟

الاطار الزماني والمكاني للبحث :

تقوم هذه الدراسة على تقييم تجربة الحماية الخضراء في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) على أساس الاحصائيات التي حصلنا عليها من مديرية التوقعات ورسم السياسات بوزارة المالية، اضافة الى بعض

المؤشرات الاحصائية الخاصة بالحماية البيئية في الاتحاد الأوروبي لسنوات (2010 الى 2018).

أهمية وأسباب اختيار الموضوع :

تعد الحماية البيئية (الحماية الخضراء) من أهم المقاربات الدولية المستعملة لحماية البيئة فهي وسيلة تمكن من تحقيق أهداف النمو الأخضر والالتزام البيئي للمؤسسة، مما جعلها أحد أهم الأسباب الرئيسة التي دفعت الباحث الى تناول هذا الموضوع اضافة الى اهتمامنا بالدراسات الجبائية سواء ذات الطابع الأكاديمي أو ذات الطابع التقني مع محاولة الباحث محاكاة تجارب الدول الرائدة التي قطعت أشواطاً كبيرة في تأهيل نظمها الجبائية بما يتلائم والممارسات الاقتصادية النظيفة؛

أهداف الدراسة :

تطلع في هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- تقييم مردودية (حصيلية) إيرادات الحماية البيئية ومقارنتها بإيرادات الحماية العادية في الجزائر؛
- التعرف على بعض الممارسات والتطبيقات الدولية الحديثة للحماية البيئية ؛
- البحث في متطلبات التحول الى نظام جبائي بيئي فعال؛
- استلهام بعض الدروس من التطبيقات الدولية للحماية البيئية وتطبيقها على النظام الضريبي الجزائري.

منهجية الدراسة :

نعتمد في ورقتنا البحثية على منهج تحليل مؤشرات الحماية البيئية عن طريق نسبة التحصيل الضريبي البيئي الى اجمالي الحماية العادية، كما نعتمد على منهج دراسة الحالة وذلك بالوقوف على واقع حال الحماية البيئية الجزائرية والاطلاع على بعض الممارسات الجبائية البيئية الدولية لاستلهام بعض الدروس منها.

2. مفاهيم عن الحماية البيئية

1.2. السياق التاريخي للحماية البيئية :

إن الاهتمام بقضايا جباية البيئة حديث نسبياً، إذ يعود ظهور أول معالمها إلى نظرية الآثار الخارجية لأرثر بيغو (ARTUR PIGOU) سنة 1920، الذي دعى إلى فرض ضرائب على المؤسسات في شكل تعويضات مقابل آثار الانبعاثات التي تتركها هذه المؤسسات، وعليه تدعى الضرائب البيئية باسم (les

taxes pigouviennes)، يستند أساس فرض الجباية البيئية إلى المبدأ العالمي الملوث يدفع **pollueur payeur**، الذي ظهر لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تمهيدا لارساء معالم الاقتصاد العالمي الأخضر (عامر، 2014، صفحة 16).

2.2. تعريف وأهداف الجباية البيئية:

تعرف الجباية البيئية بأنها " تلك الضرائب والرسوم المفروضة من المشرع الجبائي بهدف التعويض على الضرر الذي يسببه الملوث بفرض الضريبة على المنتوجات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي وفرض ضريبة على النفايات المصاحبة للإنتاج"، إن سعر الضريبة يحدد وفق المستوى المعياري للتلوث أي عند النقطة التي يتعادل فيها كلفة الضرر الحدي الذي يسببه الملوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، وعليه فإن الضريبة يجب أن تساوي تكلفة تفادي الضرر، أو تكلفة إزالة الضرر (حسني، 2016، صفحة 13).

تهدف الجباية البيئية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكر بعضها فيما يلي: (المساهمة في إزالة التلوث، تحقيق تنمية سريعة قائمة على بيئة نظيفة، إيجاد مصادر مالية جديدة، المساهمة في تطبيق مبدأ تغريم الملوث، تغيير سلوك المستهلكين والمنتجين لصالح المنتوجات الأنظف (بادر، 2015، صفحة 28).

3.2. أدوات الجباية البيئية

1.3.2. الضريبة على المنتجات (output tax):

يقصد بهذا الشكل من الضرائب قيام الحكومة بفرض ضريبة قيمية ونوعية على مختلف الوحدات الإنتاجية التي تصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث البيئة، وذلك يهدف تخفيض حجم الإنتاج، ومن ثم تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى المستويات المقبولة اجتماعيا.

2.3.2. ضريبة النفايات والانبعاثات EMISSION TAX:

تفرض هذه الرسوم على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة (كيلاني، 2018، صفحة 55).

3.3.2. نظام الدفع والرد:

هو نظام قائم على فكرة فرض رسوم ضريبية على المتسببين في التلوث لمقابلة خسائر التلوث على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعها في حالة قيامهم بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص من الملوثات بطريقة مشروعة (فرغلي، 2016، صفحة 111).

4.3.2. تصاريح التلوث القابلة للتداول:

إن تصاريح التلوث القابلة للتداول تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار اللابعاثات التي يحدثها الملوثون، من خلال إنشاء سوق خاص بشهادات حقوق التلوث، فكرة السوق قائمة على أساس ضمان عدم تحطي الملوثين للمستوى المعياري الذي تحدده السلطات، ويتم ذلك في إطار إصدار تصاريح التلوث القابلة للتداول (قحطاني، 2016، صفحة 07).

3. تشخيص وتحليل الحماية البيئية في الجزائر

1.3. تحليل إيرادات الحماية البيئية في الجزائر :

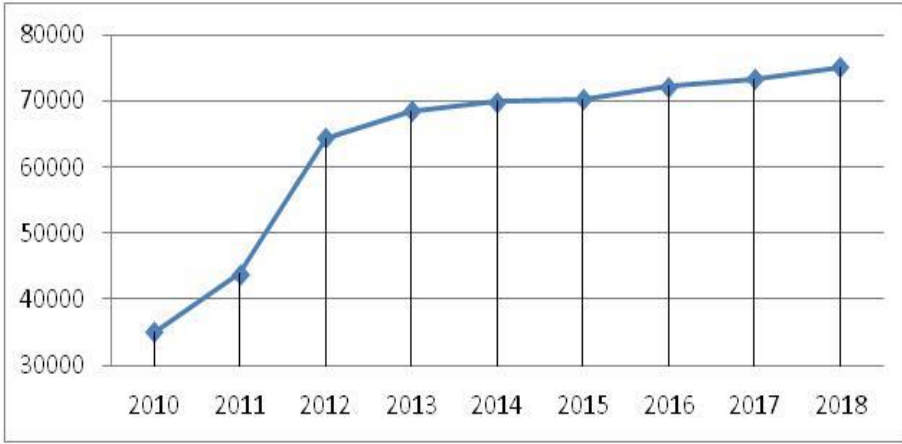
عرفت إيرادات الحماية البيئية تطورا ملحوظا في فترة الدراسة (2000- 2018) حيث انتقلت من ماقيمته 35093.67 مليون دينار سنة 2010 لترتفع الى ماقيمته 70314.92 مليون دينار سنة 2015 أي بزيادة تصل تقريبا الى 50% ثم سجلت أعلى ارتفاع لها سنة 2018 لتتحقق 75222.89 مليون دينار أي بزيادة قدرها 55% تقريبا، ويمكن أن تعزى هذه الزيادة الى مجموعة من الأسباب أهمها (ضم الرسم على المركبات الجديدة الى صنف الضرائب البيئية، الزيادة المتتالية في قيمة الرسم على المنتجات البترولية المطبقة على الوقود، الزيادة المتتالية في قيمة الرسم على الزيوت والشحوم المزينة، الزيادة المتتالية في قيمة الرسم على الاطارات المطاطية الجديدة... الخ) (زيكاره، 2019، صفحة 5) .

الجدول 1: تطور إيرادات الجباية البيئية للفترة (2000-2018) في الجزائر الوحدة مليون دج

السنوات	مبالغ الجباية البيئية	السنوات	مبالغ الجباية البيئية
2010	35093.67	2015	70314.92
2011	43858.67	2016	72219.19
2012	94530.96	2017	73399.44
2013	68536.06	2018	75222.89
2014	69942.71	2019	-----

المصدر: مديرية التوقعات ورسم السياسات بوزارة المالية، 2018

الشكل 1: تطور إيرادات الجباية البيئية في الجزائر (2010-2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 01

2.3. تحليل فعالية إيرادات الجباية البيئية مقارنة بإيرادات الجباية العادية :

من خلال المعطيات الواردة في الجدول 02 يتضح أن إيرادات الجباية البيئية للفترة الممتدة ما بين (2010 الى 2018) متواضعة، اذ على طول فترة الدراسة لم تتجاوز نسبة الجباية البيئية الى اجمالي الجباية العادية نسبة 3.38 % المسجلة سنة 2012 وهي النسبة القصوى، أما أضعف نسبة فسجلت سنة 2018 والمقدرة ب 2.35% اضافة الى النسبة الضعيفة المسجلة كذلك سنة 2017 المقدرة 2.68%، من بين الأسباب الرئيسية في ضعف نسبة الجباية البيئية مقارنة بإجمالي الجباية العادية هو (راوية، 2019، صفحة 4) :

نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للحماية البيئية

- عدم إدخال الكثير من الرسوم البيئية الخاصة بالانبعاثات المسؤولة عن الاحتباس الحراري خصوصا (CO₂) اذ لا توجد لحد الآن أية دراسة تحدد النشاطات المسؤولة عن غازات الاحتباس الحراري؛
- عدم وجود أية مدونة أو بطاقة لدى ادارة الضرائب عن المؤسسات الملتزمة بيئيا من غير الملتزمة يترتب عن هذه البطاقة منح امتيازات جبائية للمؤسسة الملتزمة بيئيا؛
- عدم وجود تنظيم هيكلي لدى الادارة الجبائية يختص بحماية البيئة؛
- عدم إقرار نمط الاهتلاك المعجل ومعونات الاستثمار التي تعتبر من أحسن التحفيزات الجبائية التي يمكن أن تنطوي عليها الضرائب الايكولوجية، حيث أن هذه الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا والتجهيزات المنخفضة لمستوى التلوث البيئي؛
- غياب كلي لنظام ضريبي بيئي خاص بملوثات الهواء (so₂, nox,co₂,cfc) تفرض بالتناسب مع حجم انبعاثات هذه الملوثات في الهواء؛
- غياب مدونة خاصة بالتجهيزات الخضراء من اجل اعفائها من الرسم على القيمة المضافة أو فرضها عليها بمعدل منخفض سواء عند الاستيراد أو عند بيعها في السوق المحلي؛
- غياب الكثير من الرسوم البيئية المتعارف عليها على غرار الضريبة على الضوضاء؛
- عدم اقرار معدلات مرتفعة خاصة بالضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمؤسسات غير الملتزمة بيئيا

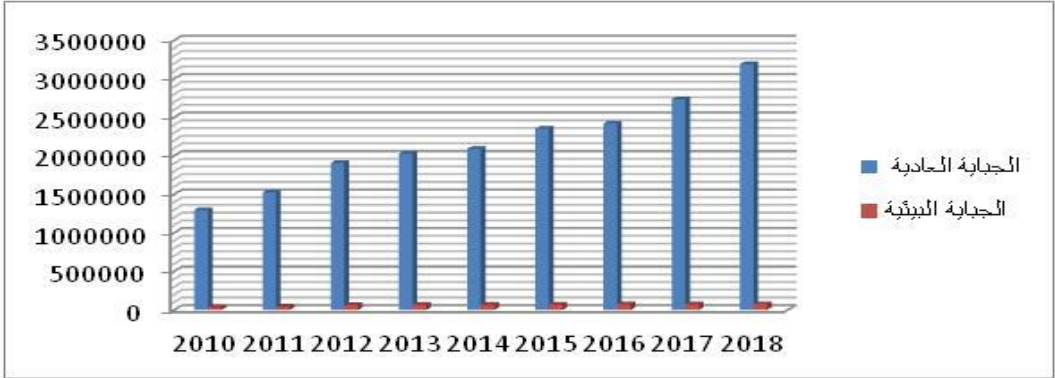
الجدول 2 : نسبة الحماية البيئية الى اجمالي الحماية العادية في الجزائر للفترة (2010- 2018)

الوحدة مليون دج

السنوات	الحماية البيئية	الحماية العادية	نسبة الحماية البيئية الى العادية
2010	35093.67	1.297.940	2.70%
2011	43858.67	1.527.090	2.87%
2012	64530.96	1.908.570	3.38%
2013	68536.06	2.031.010	3.37%
2014	69942.71	2.091.450	3.34%
2015	70314.92	2.354.640	2.98%
2016	72219.19	2.422.900	2.98%
2017	73399.44	2.736.230	2.68%
2018	75222.89	3.190.330	2.35%

المصدر: مديرية التوقعات ورسم السياسات بوزارة المالية، 2018

الشكل 2: نسبة الجباية البيئية الى الجباية العادية (2010- 2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 02

3.3. تحليل هيكل وبنية الجباية البيئية في الجزائر للفترة (2010- 2018):

تشكل بنية الجباية البيئية في الجزائر من العديد من الرسوم البيئية سوف نذكر فقط الرسوم البيئية الأكثر تحصيلاً خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2010 الى 2018) التي نذكرها بحسب الأهمية في التحصيل المستنتجة من الجدول 03 وهي (الرسم على السيارات الجديدة، الرسم على الوكلاء، الرسم على الوقود، الرسم على الزيوت النفطية، الرسم على الطاقة، الرسم التكميلي على عدم تخزين النفايات الصناعية، الرسم المرتبط بالتلوث المائي، الرسم التكميلي على المياه القادرة ذات المصدر الصناعي، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بالأنشطة العلاجية، الرسم على الاطارات المطاطية الجديدة) (تقرير المديرية العامة للتوقعات والسياسات DGPP، 2019، صفحة 12)

الجدول 3 يوضح الرسوم البيئية الأكثر تحصيلاً خلال الفترة (2015- 2018)

الوحدة مليون دج

الرسوم	2015	2016	2017	2018
الرسم التكميلي على المياه القادرة	4.55	4.77	4.81	4.99
الرسم على الوقود	3980	3996	4000	4100
الرسم على الزيوت النفطية	1900	1914	1950	1980
الرسم التحفيزي على عدم تخزين نفايات صناعية	244	245	250	266

نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للحماية البيئية

1.99	1.94	1.90	1.88	الرسم التحفيزي على عدم تخزين نفايات العلاج
70	50	46	44	الرسم المرتبط بالتلوث المائي
1.88	1.77	1.70	1.66	الرسم على الاطارات المطاطية الجديدة
57554.03	55960.92	54909.82	53156.83	الرسم على السيارات الجديدة
1600	1580	1550	1532	الرسم على الطاقة
9644	9600	9550	9450	الرسم على الوكلاء
75222.89	73399.44	72219.19	70314.92	مجموع الحماية البيئية

المصدر: مديرية التوقعات ورسم السياسات بوزارة المالية، 2018

من خلال احصائيات الجدول 03 يتضح أن الرسوم البيئية الأكثر تحصيلًا خلال الفترة (2015 – 2018) هي الرسم على السيارات الجديدة حيث شكل سنة 2018 ما نسبته 76.51% من اجمالي الحماية البيئية، يليها الرسم على الوكلاء بما يمثل نسبة 12.82% من اجمالي الحماية البيئية سنة 2018، ثم الرسم على الوقود بنسبة 5.45% سنة 2018، ثم الرسم على الزيوت النفطية مسجلا نسبة 2.63% سنة 2018 (تقرير المديرية العامة للتوقعات والسياسات DGPP، 2019، صفحة 8)

الشكل 3: الرسوم البيئية الأكثر تحصيلًا سنة 2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 03

الشكل 4: الرسوم البيئية الأكثر تحصيلًا في الفترة (2015 – 2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 03

4. بعض الممارسات الدولية للجباية البيئية

1.4. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الرخص القابلة للتداول (**TRADABLE PERMITS**)، الأداة المفضلة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحتل فيه مكانا بارزا في برامج حماية البيئة، وتستخدم معظمها في مكافحة الانبعاثات الملوثة للهواء، يتم تصميم نظام الرخص بطريقتين (IMF, 2019) وضع حد أقصى للانبعاثات الكلية، يسمح بحق التبادل التجاري بقدر معين من الانبعاثات وهو النظام المعروف باسم نظام "وضع الحد الأقصى والإيجار (**CAP-AND - TRAD**) وطريقة النظام القائم على الرصيد (**credit -based- system**)، حيث يسمح فيه الإتجار بالرصيد عندما يثبت الشخص أنه قام بتخفيض الانبعاثات دون مستوى معين، في الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح البرامج الناجحة للرخص القابلة للتداول بين برامج تطبق في كافة أنحاء البلاد، وبرامج مقصورة على منطقة جغرافية واحدة، أو عدد ضئيل من المناطق، ويمكن تفسير ذلك على أساس المفاضلة بين رفع الكفاءة الذي قد يسفر عنه التوسع في سوق الرخص وخطر خلق نقاط ساخنة بيئية، أي أماكن يتركز فيها التلوث البيئي من جراء زيادة الاتجار بالرخص؛

سمحت معظم أنظمة الرخص القابلة للتداول في الولايات المتحدة الأمريكية بعملية حفظ الرصيد (**banking**)، وهو ما يحدث عندما يقوم حملة الرخص بتخفيض الانبعاثات إلى ما دون المستوى المطلوب،

وحفظ الرصيد الفائض لاستخدامه، أو بيعه في المستقبل، ويبدو هذا الطابع المرن مهما بشكل خاص في الحالات التي يتم فيها تخفيض الملوثات على مراحل زمنية كما في حالة البنزين الخالي من الرصاص، ويمكن أن يؤدي تخفيض الانبعاثات إلى ما دون المستوى المطلوب في المراحل الأولى من البرنامج، عندما تكون الانبعاثات في أعلى مستوياتها إلى زيادة المنافع التي تعود على البيئة. (IMF, 2019)

2.4. التجربة الفرنسية : نظام الرسم - المكافأة (Bonus-malus)

فرض رسوم (Malus) على المركبات الأكثر تلويثا، وذلك ابتداء من السيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO_2 ، تقدر قيمة هذه الرسوم حسب السلم التالي: (eurostat, 2019) "200 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات CO_2 (156 إلى 160 غ) من CO_2 /كلم، 750 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات CO_2 (161 إلى 195 غ) من CO_2 /كلم، 1600 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات CO_2 (196 إلى 245 غ) من CO_2 /كلم، 2600 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات CO_2 (أكثر من 245 غ) من CO_2 /كلم الهدف من هذا الرسوم (Malus) هو تخفيض انبعاثات CO_2 إلى متوسط انبعاثات يقدر بـ 130 غ/كلم من CO_2 تجسيدا لتحقيق الهدف المنشود للسيارات الخضراء، مقابل انشاء نظام للمكافأة (Bonus) يمول من الرسوم السابقة (Malus) تتراوح قيمة المكافآت بين (100،700) أورو للسيارات الأقل تلويثا حسب سلم خاص يتناسب وانبعاثات غاز CO_2 كما يلي: «مكافأة 100 أورو للسيارات التي تصدر غاز CO_2 (116 إلى 125 غ) من CO_2 /كلم، مكافأة 500 أورو للسيارات التي تصدر غاز CO_2 (96 إلى 115 غ) من CO_2 /كلم، مكافأة 700 أورو للسيارات التي تصدر غاز CO_2 (أقل من 95 غ) من CO_2 /كلم.

3.4. التجربة السويدية : فرض رسم على انبعاثات ثاني اوكسيد الكبريت (SO_2)

فرض رسم على انبعاثات ثاني اوكسيد الكبريت (SO_2)، بمقدار 4500 أورو للطن على أن تستعمل إيرادات هذا الرسم في بعث الطاقات المتجددة.

4.4. التجربة الالمانية : فرض ضريبة على الطاقة الكهربائية

فرض ضريبة على الطاقة الكهربائية، يستخدم جزء من إيراداتها في تحسين استخدام الطاقة لدى المؤسسات، في حين يذهب الجزء المتبقي إلى تنمية الطاقات المتجددة.

5. تحليل ودراسة إيرادات الحماية البيئية في الاتحاد الأوروبي

1.5. تطور إيرادات الحماية البيئية في الاتحاد الأوروبي :

تعتبر تجربة دول الاتحاد الأوروبي في مجال الحماية البيئية نموذجاً يحتذى به حيث انتهج الاتحاد استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية البيئية عن طريق توفير كل التدابير الاقتصادية والمالية وهو ما ترجم في الزيادة المعتبرة لإيرادات الحماية البيئية داخل فضاء الاتحاد الأوروبي خصوصاً وأن مبالغ مالية معتبرة من إيرادات الحماية البيئية تخصص لإزالة الأضرار البيئية (eurostat, 2019) ، من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن إيرادات الحماية البيئية داخل الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر من سنة 2000 الى غاية سنة 2018 (باستثناء سنتي 2001 و2009 التي شهدت انخفاضاً) حيث انتقل التحصيل من 252114.47 مليون أورو سنة 2000 الى 371555.03 مليون أورو سنة 2018 حيث كانت الزيادة مابين سنة 2000 وسنة 2018 ما قيمته 119440.56 مليون أورو .

الجدول 4: تطور إيرادات الحماية البيئية في الاتحاد الأوروبي من (2000- 2018)

الوحدة : مليون أورو

السنوات	إيرادات الحماية البيئية	السنوات	إيرادات الحماية البيئية
2000	252114.47	2010	304062.99
2001	225166.25	2011	317126.96
2002	264376.85	2012	327510.87
2003	270714.52	2013	332668.05
2004	281973.57	2014	344118.88
2005	288411.7	2015	360145.98
2006	296509.11	2016	364780.16
2007	304512.47	2017	368796.24
2008	297951.3	2018	371555.03
2009	289845.99		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المكتب الاحصائي الأوروبي متوفر على الموقع

Ec.europa.eu/eurostat/statistic/environmental-tax - eu

الشكل 5: تطور إيرادات الحماية البيئية في الاتحاد الأوروبي للفترة (2000 – 2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 04

2.5. تحليل بنية وهيكل الحماية البيئية في الاتحاد الأوروبي:

إن الحماية البيئية في الاتحاد الأوروبي قائمة على جباية الطاقة في المرتبة الأولى تليها في المرتبة الثانية الضرائب على النقل، ثم يأتي في المرتبة الثالثة الضرائب على التلوث (eurostat, 2018) ارتفعت حصيلة الضرائب على الطاقة بشكل كبير من سنة 2010 الى سنة 2018، حيث ارتفعت من سنة 2010 من 233600 مليون اورو الى 285920.30 مليون اورو سنة 2018، أي بزيادة قدرها 52320.3 مليون اورو، كما ارتفعت حصيلة الضرائب على النقل من سنة 2010 الى سنة 2018، حيث ارتفعت من سنة 2010 من 60500.14 مليون اورو الى 75200.54 مليون اورو سنة 2018، أي بزيادة قدرها 14700.4 مليون اورو، بالنسبة لحصيلة الضرائب على التلوث شهدت زيادة طفيفة جدا حيث سجلت سنة 2010 ما قيمته 9962.85 مليون اورو، لتسجل سنة 2018 ما قيمته 10434.19 مليون اورو، وهو ما يعني أن الزيادة صغيرة جدا قدرت بـ 471.34 مليون اورو.

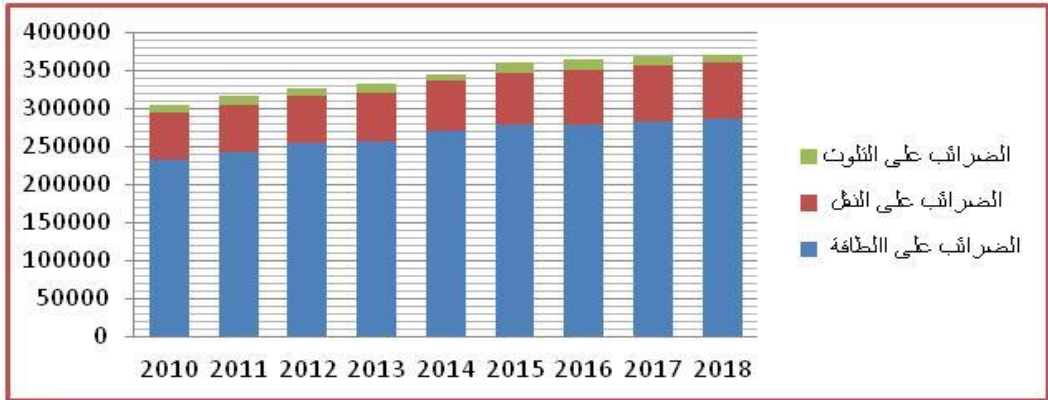
الجدول 5: بنية وهيكل الحماية البيئية في الاتحاد الأوروبي للفترة (2010 – 2018)

الوحدة : مليون أورو

السنوات	الضرائب على الطاقة	الضرائب على النقل	ضرائب التلوث	مجموع الرسوم البيئية
2010	233600	60500.14	9962.85	304062.99
2011	243400	61900	11826.96	317126.96
2012	253800	62400	11310.87	327510.87
2013	255900	64800.20	11968.67	332668.87

344118.88	8218	65500.44	270400	2014
360145.98	12265.82	69999.77	277880.39	2015
364780.16	14689.39	70400.62	279690.15	2016
368796.24	12169.53	73159.84	283466.87	2017
371555.03	10434.19	75200.54	285920.30	2018

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المكتب الاحصائي الأوروبي متوفر على الموقع
Ec.europa.eu/eurostat/ statistic/environmental-tax - eu
الشكل 6: بنية وهيكل جباية البيئة في الاتحاد الأوروبي للفترة (2010 – 2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 05

3.5. الضرائب البيئية الأكثر تحصيلًا في الاتحاد الأوروبي:

تمثل الجباية البيئية من الطاقة النسبة الكبرى من إجمالي الجباية البيئية (eurostat, 2019)، بحيث تمثل تقريبا ثلاثة أرباع (4/3) إيرادات الضرائب البيئية طوال فترة الدراسة، فهي مثلت نسبة قدرت ب 76.95 % سنة 2018، في حين مثلت نسبة 76.86 % سنة 2017، وبلغت نسبة 76.67 % سنة 2016، في حين بلغت سنة 2015 ما نسبته 77.15 % وعليه فان الضرائب على الطاقة هي المصدر الرئيسي لحصيلة الجباية البيئية في الاتحاد الأوروبي، تلي الضرائب على الطاقة الضرائب على النقل اذ سجلت سنة 2018 ما نسبته 20.23 %، في حين سجلت سنة 2017 نسبة 19.83 %، غير بعيدة عن النسبة المسجلة سنة 2016 والمقدرة ب 19.29 %، في حين بلغت سنة 2015 ما نسبته 19.43 %، أما الضرائب على التلوث والتي تشمل عدة انواع من الضرائب مثل الضرائب المفروضة على استخراج المواد الخام، الضرائب على الانبعاثات (SO₂, NO_x)، الضرائب على المياه، الضرائب على الضجيج، الضرائب

نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للحماية البيئية

على النفايات وغيرها، مثلت ما نسبته 2.80% سنة 2018، في حين سجلت سنة 2017 ما نسبته 19.83%، أما سنة 2016 فقد سجلت الضرائب على التلوث نسبة 4.02%، غير بعيدة عن النسبة المسجلة سنة 2015 والمقدرة بـ 3.40%.

الجدول 6: الضرائب البيئية الأكثر تحصيلًا في الاتحاد الأوروبي سنوات (2015، 2018)

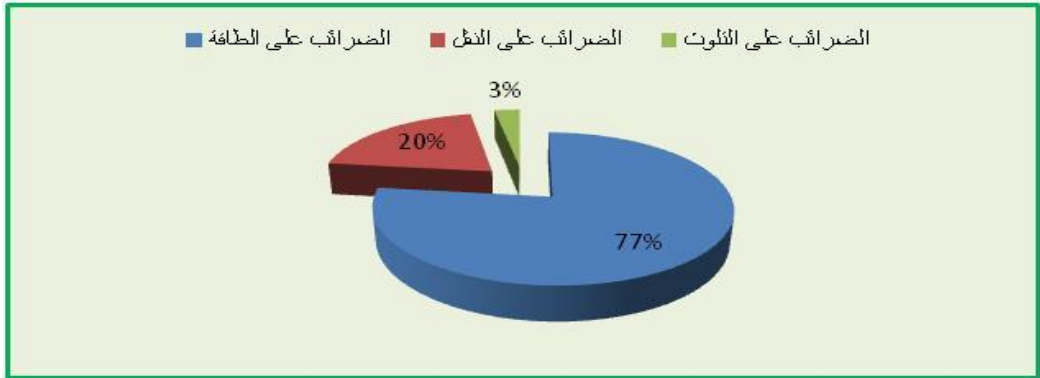
الوحدة: %

الرسوم البيئية	2015	2016	2017	2018
الضرائب على الطاقة	77.15%	76.67%	76.86%	76.95%
الضرائب على النقل	19.43%	19.29%	19.83%	20.23%
الضرائب على التلوث	3.40%	4.02%	3.29%	2.80%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المكتب الاحصائي الأوروبي متوفر على الموقع

Ec.europa.eu/eurostat/statistic/environmental-tax – eu

الشكل 7: نسب الضرائب البيئية الأكثر تحصيلًا سنة 2018 في الاتحاد الأوروبي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 06

6. بعض الدروس المستخلصة من التجارب البيئية الدولية:

من بين أهم الدروس المستخلصة من تجارب الدول الرائدة في الضرائب البيئية التي يمكن الاستعانة بها في تأهيل نظامنا الضريبي الجزائري بإدخال الأبعاد البيئية في السياسات والتشريعات الجبائية ما يلي:

- إن استحداث ضرائب CO₂ هو العنصر الرئيسي المشترك في كافة إصلاحات الضريبة الايكولوجية، لأنه هو الغاز الغالب ضمن غازات الاحتباس الحراري، لكن نظرا لصعوبة قياسه بدقة فان الضرائب تفرض على

المحتوى التقديري من الكربون في المنتجات التي تعتبر مصدرا لانبعاث هذا الغاز، وتتباين المعدلات الضريبية وان كانت أعلى المعدلات هي تلك المطبقة في النرويج والسويد؛ (eurostat, 2018)

- إن إقرار الضرائب البيئية لم يكن هدفها الرئيسي هو توليد إيرادات ضخمة، ففي معظم الحالات ترمي إلى تحقيق هدف مزدوج، يتمثل في تحسين الظروف البيئية واستخدام الأموال المحققة لتخفيف حدة التشوهات التي أحدثتها الضرائب الأخرى (كحلان، 2017، صفحة 222)؛

- إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يتسم بالتنسيق الضريبي بين مختلف البلدان، لأنه في حالة عدم وجود تجانس ضريبي بيئي قد تؤدي الضرائب البيئية إلى الإضرار بالمنافسة الدولية، وهو ما حدث للنرويج التي تأثرت كثيرا جراء ضريبتها على الكربون التي أدت إلى تناقص الاستثمارات في قطاع النفط؛

- إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يتسم بالدراسة المعمقة، لاسيما الأمر المتعلق بتحديد سعر الضريبة التي يجب أن يحدد وفق المستوى المعياري للتلوث، إلا أن الأدوات المستخدمة في تسعير التلوث يمكن أن يكتنفها بعض الصعوبات والمشاكل، من حيث أن الحكومة قد لا تعرف مسبقا السعر الحقيقي الذي سيحقق الكمية المستهدفة من التلوث البيئي نتيجة غياب المعلومات، والبيانات الدقيقة عن التكلفة المصاحبة للإنتاج في مختلف الوحدات الاقتصادية؛

- إن إقرار نمط الاهتلاك المعجل ومعونات الاستثمار يعد من أحسن وأسهل التحفيزات الجبائية التي يمكن أن تنطوي عليها الضرائب الايكولوجية، حيث أن هذه الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا والتجهيزات المنخفضة لمستوى التلوث البيئي ومعالجة أضراره، لدى يتعين إدخال تعديلات على النظم الجبائية في هذا المجال بصورة يمكن من معالجة المشكلة البيئية؛

- إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يكون في البداية بأسعار منخفضة تشجيعا للأفراد والمؤسسات على التماشي معها دون ردود أفعال سلبية منهم، خاصة في ظل انخفاض الوعي الضريبي من جهة، وصعوبة تقدير تكاليف التلوث من جهة ثانية (شقطاني، 2015، صفحة 289)؛

- فرض ضريبة على أرباح الشركات بمعدل منخفض بالنسبة للمؤسسات التي تقدم خدمات بيئية، واعتماد معدل منخفض على الأرباح التي يعاد استثمارها في المجال البيئي يسمى معدل الأرباح البيئية على غرار معدل

الأرباح المعاد استثمارها (حراق، 2011، صفحة 123)؛

- تصميم نظام ضريبي بيئي خاص بملوثات الهواء (so_2 , nox , co_2 , cfc) تفرض بالتناسب مع حجم انبعاثات هذه الملوثات في الهواء؛

- فرض ضرائب على الضوضاء مثل تأسيس رسوم على دخول السيارات للمدن المكتظة بالسكان، وكذا المحلات المتسببة في الضوضاء، قاعات الحفلات، الأسواق الشعبية، الملاعب الرياضية، وغيرها؛

- تأسيس مدونة خاصة بالتجهيزات الخضراء من اجل اعفائها من الرسم على القيمة المضافة أو فرضها بمعدل منخفض سواء عند الاستيراد أو عند بيعها في السوق المحلي؛

- إدخال رسوم بيئية خاصة بالانبعاثات المسؤولة عن غازات الاحتباس الحراري خصوصا (CO_2)، مثل

تلك المتعلقة بالسيارات كالتجربة الفرنسية (نظام Bonus-malus)، وجعل كلفة البطاقة الرمادية أو

قسيمة السيارات تتحدد بالأحصنة الجبائية، وقيمة انبعاثات CO_2 تجسيدا لمفهوم السيارات الخضراء؛

- تطبيق نظام الدفع والرد هو نظام قائم على فكرة فرض رسوم ضريبية على المتسببين في التلوث لمقابلة

خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعها في حالة قيامهم بإعادة تدوير المواد الملوثة أو

إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص

من الملوثات بطريقة مشروعة (eurostat, 2019)

- العمل بألية تصاريح التلوث القابلة للتداول التي تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد

مقدار للانبعاثات التي يحدثها الملوثون، من خلال إنشاء سوق خاص بشهادات حقوق التلوث؛

- انشاء مديرية مركزية على مستوى المديرية العامة للضرائب خاصة بالجباية البيئية مهمتها تصميم نظام

جبائي بيئي فعال تكون هي المسؤولة على منح مختلف الامتيازات الجبائية للمؤسسات الصديقة للبيئة؛

- تأسيس بطاقة وطنية خاصة بالغش الجبائي البيئي تدون فيها أسماء الشركات التي تقوم بمخالفات بيئية

خطيرة من الدرجة الثالثة من أجل فرض نظام عقابي صارم على الممارسات الخطيرة المضرة بالبيئة؛

- استحداث قسيمات بيئية تسلم من طرف ادارة الضرائب، قسيمة خضراء تفيد بأن المؤسسة ملتزمة بيئيا،

وقسيمة صفراء تكون بمثابة اذار للمؤسسة لبداية انتهاكها للبيئة، على أن تكون القسيمة الثالثة حمراء تسلم

للمؤسسات التي لم تحترم المعايير البيئية تكون من نتائجها حرمان المؤسسة من كافة الامتيازات الضريبية التي يمنحها التشريع الجبائي .

7. خاتمة:

تعتبر الجباية البيئية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق التأهيل البيئي للمؤسسات والمحافظة على البيئة، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية، لما لها من الأهداف " ضمان بيئة سليمة، توجيه الاستهلاك وتغيير سلوك المستهلكين، إيجاد مصادر تمويلية جديدة، توجيه وتخصيص الموارد على نحو أكفأ، تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات، تحقيق النمو الأخضر " مما يحتم على الجزائر تعديل نظامها الجبائي بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث خصوصا في ظل الإيرادات الضعيفة للجباية البيئية إذ سجلت سنتي 2018 و 2017 ما نسبته 2.35% و 2.68% من اجمالي الجباية العادية على التوالي وهي نسب ضعيفة جدا تستلزم القيام ببعض التدابير الضرورية من أجل التحول الى نظام جبائي بيئي فعال الذي يمر عبر تطبيق التوصيات التالية (الدعم المالي والجبائي للمؤسسات الخضراء، المرافقة الجبائية للمؤسسات الخضراء اعتماد الاهتلاك المعجل " المتناقص " للتجهيزات النظيفة، اعتماد نظام الدفع والرد، الترقيم الجبائي البيئي للمواد والتجهيزات، تشكيل فرق بحث جبائية بيئية، اعتماد نظام خاص بالغش الجبائي البيئي، العمل بنظام الامتيازات الجبائية للمؤسسة الملتزمة بيئيا، العمل بسوق تصاريح التلوث القابلة للتداول، استحداث هيكل ضريبية خاصة بالجباية البيئية سواء في المديرية الولائية للضرائب أو على مستوى المديرية العامة للضرائب)، وغيرها من التوصيات الضرورية لم يتسع المجال لذكرها بسبب محدودية الورقة البحثية شكلا.

8. قائمة المراجع :

- احمد فرغلي، (2016)، الضرائب الايكولوجية، مركز البحوث والدراسات، السعودية.
احمد كيلاني، (2018)، السياسات العمومية لمواجهة التلوث، دار الاشعاع، الأردن.
الأنوس بادر، (2015)، اقتصاديات البيئة، دار الأهرام، مصر.
بدر الدين كحلان، (2017)، الجباية البيئية ضوابط وأهداف، منشأة المعارف، الأردن.

- بشير قحطاني، (2016)، دراسات بيئية، دار المعارف، مصر.
- فهد حسني، (2016)، عالم الحماية البيئية، دار المعارف، مصر.
- محمود عامر، (2014)، أساسيات الحماية البيئية، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان.
- مصطفى زيكارة، (2019)، تحليل بنية الحماية العادية في الجزائر، نشرة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، العدد 90، صفحة 5.
- عبد الرحمان راوية، (2019)، قراءة في التحصيل الضريبي، نشرة المديرية العامة للضرائب (وزارة المالية)، العدد 89، صفحة 4.
- تقرير المديرية العامة للتوقعات والسياسات DGPP، (2019)، الضرائب البيئية، وزارة المالية، الجزائر.
- منذر شقطنان، (2015)، نحو عالم الحماية الخضراء، المنهل، الأردن.
- مصباح حراق، (2011)، تكيف النظام الجبائي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- eurostat. (2018), Energy, transport and environment indicators , Consulté le: 05, 09, 2018, sur: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3217494/9433240/KS-DK-18-001-EN-N.pdf>
- eurostat. (2018), Sustainable development in the European Union, Monitoring report on progress towards the SDGs in an EU context. Consulté le: 09, 12, 2018, sur: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3217494/9940483/KS-02-19-165-EN-N.pdf>
- eurostat. (2019), Environmental protection expenditure accounts, Consulté le: 26, 06, 2019, sur: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/7903714/KS-GQ-17-004-EN-N.pdf>
- eurostat. (2019), Études économiques de l'OCDE Union Européenne Consulté le: 05, 11, 2019, sur: <https://www.oecd.org/fr/eco/etudes/Union-Europeenne-2018-OCDE-etudes-economiques-synthese.pdf>
- eurostat. (2019), Rapport de suivi d'Eurostat ,Objectifs de développement durable: où en est l'UE, Consulté le: 26, 06, 2019, sur: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/9861172/8-28062019-BP-FR.pdf>
- eurostat. (2019), System of Environmental-Economic Accounting 2012

Applications and Extensions , Consulté le: 10,05 , 2019, sur:
<https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/7789413/KS-01-15-797-EN-N.pdf>

IMF. (2019), Taxes and Tradable permits as Instruments for Controlling pollution, Consulté le: 22,04 , 2019, sur:
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp0013.pdf>